http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1566) السنة السادسة - الاثنين (27) تموز 2009

الصباح: اتفقت مع زيباري على حل القضايا العالقة

غضب كويتي على وعد اوباما باخراج العراق من البند السابع

بغداد / شهاب العزاوي والوكالات

أثارت وعود الرئيس الاميركي باراك أوباما لرئيس الوزراء نوري المالكي بالمساعدة على خروج العراق من الفصل السابع والعقوبات الدولية التي فرضها مجلس الأمن الدولي، اثارت عاصفة نيابية كويتية، اذ عاد الملف العراقي الكويتي إلى الساحة البرلمانية مجدداً، من خلال التصريحات الغاضبة التي أطلقها عدد من نواب مجلس الأمة ضد اعلان أوباما.

واعتبر النواب الكويتيون أن هذه التصريحات تدخل سافر في الشأن الكويتي، وأن العراق ملزم بتنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بالتعويضات المستحقة عليه.

وعلى الرغم من تأكيد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ محمد الصباح أن "مايهم الكويت هو التزام العراق بالقرارات الدولية، لأن ذلك سيعطي الطمأنينة للجميع"، إلا أن النواب طالبوا القيادة الكويتية بعدم التنازل عما اعتبروه حقاً للشعب، وباتخاذ موقف حاسم تجاه أية محاولات تهدف إلى "حرمان الكويت من التعويضات المستحقة لها".

وقال محمد الصباح: إن الكويت تأمل بأن يقوم العراق بتنفيذ مجموعة من القضايا، على رأسها الحدود، إذ مانزال هناك اعتداءات عراقية عليها!! مضيفاً في تصريح صحفي: أن دولة الكويت تعمل بشكل دؤوب على حل هذه القضايا السياسية والاقتصادية مع العراق، وأنه توصل إلى اتفاق مع وزير الخارجية هوشيار زيباري في هذا الشأن.

وعلى صعيد ردود الافعال النيابية قال النائب ضيف الله بورمية: إن التعويضات خط أحمر، وهي صادرة بقرار دولي، معتبراً أن الوعد الذي أطلقه الرئيس الأميركي لرئيس الوزراء نوري المالكي تدخل سافر في شؤون الكويت، بينما أكد أمين سر مجلس الأمة النائب دليهي الهاجري، أنه ليس من حق الولايات المتحدة أن تعطي وعوداً لا تملكها على حساب دولة الكويت، أو على حساب مصلحتها.

محمد الصباح

هوشيار زيباري

وأوضح النائب وليد الطبطبائي: إننا حذرنا من قبل، من أن الولايات المتحدة تريد تجميل صورتها في العراق على حساب دولة الكويت، مشيرا إلى أن وعد أوباما ليس سوى وعد من لا يملك لمن لا يستحق!!

وأكد مصدر مطلع في وزارة الخارجية الكويتية ان قضية الديون والتعويضات المستحقة للكويت على العراق ستكون في صلب جدول اعمال القمة الاميركية. الكويتية التي ستعقد في واشنطن بين امير الكويت الشيخ صباح الاحمد الصباح والرئيس الاميركي باراك اوباما في الأسبوع الاول من آب المقبل.

ولم يستبعد المصدر أن تتوصل القمة الى حل توافقي بشأن الديون والتعويضات بما يضمن حقوق الكويت ويخفف الاعباء عن الشعب العراقي ويراعي التعهدات الاميركية لبغداد، اما عن طريق فتح آفاق جديدة في علاقات الكويت والعراق من خلال تحويل بعض الديون الى استثمارات في قطاعات الاقتصاد العراقي، او عبر اعطاء الكويت ضمانات تقدرها القيادة السياسية، بمعالجة الملفات المتشابكة.

وأوضح المصدر: أن الحكومة الكويتية اتخذت كل الاحتياطات اللازمة للتعامل مع ملف الديون المستحقة على العراق، خصوصا بعدما طفت على السطح قضية خروج العراق من البند السابع وطرحت بشكل موسع على طاولة الرئيس اوباما والادارة الجديدة في البيت الابيض. وقال: إن "الرئيس الاميركي يبدي تعاطفا كبيرا مع الجانب العراقي ويعتقد انه من الخطأ تحميل العراق خطايا عهد ولّى، وهي وجهة نظر، لكننا نرجو ألا يكون ذلك على حساب حقوق الكويت ومصالحها بمقتضى قرارات دولية واضحة".

وقال المصدر: أن "الحكومة الكويتية ممثلة بنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ محمد الصباح واعية لخطورة وأهمية المرحلة الراهنة في مسيرة قضية الديون والتعويضات وحريصة على عدم التفريط بالحقوق الثابتة، موضحا انه في المقابل فأن الجانب العراقي ممثلا برئيس الوزراء نوري المالكي ووزير الخارجية هوشيار زيباري ابديا احترامهما لحق الكويت في استرداد اموالها سواء كانت ديونا او تعويضات.

وتأتي هذه التصريحات بعد يوم واحد على تأكيد الرئيس الأميركي باراك أوباما استعداد بلاده للضغط على الامم المتحدة لرفع العقوبات التي فرضت على العراق عام ١٩٩١ واستعداد واشنطن لدفع الدول الاربع الاخرى دائمة العضوية في مجلس الامن الى رفع العقوبات المفروضة على العراق بموجب الفصل السابع.

من جهة اخرى، قال الامين العام لمجلس الوزراء الكويتي عبد اللطيف الروضان: إن "ملف الديون العراقية المستحقة للكويت والمطروح حاليا على طاولة الامم المتحدة موضوع حساس للغاية وله ابعاد سياسية واقتصادية متشعبة".

وأكد الروضان في تصريح صحفي أن الموضوع لم يطرح ابدا على جلسة مجلس الوزراء ولا يجوز التطرق اليه في ظل عدم وجود رئيس الوزراء الكويتي الشيخ ناصر المحمد ونائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ محمد الصباح وجميع الاطراف المعنية داخل البلاد. وفي الاطار نفسه، حذر مصدر نيابي كويتي من مغبة التنازل عن "مليارات الدولارات" المستحقة للكويت على بند التعويضات، وقال: إن "الحكومة لا تملك اصلا أن تتنازل لأي دولة عن ديون كويتية إلا بعد الرجوع الى مجلس الامة الكويتي، وعبر شروط قد يقبل بها المجلس أو لا يقبل"، مهددا بأن هذا الامر إن حدث، فلن يمر من دون محاسبة حتى لو كان هذا التنازل سرا.

من جانب اخر اكد مستشار الامن القومي الاميركي جيمس جونز اثناء لقائه وزير الخارجية هوشيار زيباري مدى تفهم الادارة الاميركية لارادة العراق للخروج من مقررات البند السابع، واشار الى ان الولايات المتحدة ستبذل ما بوسعها لمساعدة العراقيين في هذا المطلب.

هل يفلح العيون في الخروج من طائلة العقوبات؟

على الارجح

لتكن المصارحة اولا

حسن رشيد

معلوم ان أي خلاف مهما تعقدت وتشابكت خيوطه لا بد ان ينتهي بعقد الصلح والتفاهم والرضا بين الاطراف المتخالفة والمتخاصمة، اذ يرافق هذا التصالح اعتراف بالخطا واعلان الدوافع الذاتية وغير الذاتية التي ادت الى وقوع الضرر على احد الاطراف، ومن ثم الاعتراف بالذنب وتحمل نتائج العمل السيئ مهما تكن كبيرة ووخيمة. وهذا ما موجود في مجتمعنا العراقي، اذ تتدخل بعض الاطراف في حل نزاع بين عائلتين او قبيلتين او بلدتين وما الى ذلك، وغالبا ما يكون هذا التدخل محاولة لانهاء حالة من الشد قد تتطور الى ما لا تحمد عقباه. الان وبعد مرور ست سنوات على سقوط النظام البعثي، ومع تعاقب الحكومات، والقيادات السياسية، على ادارة شؤون البلد ظلت نغمة المصالحة الوطنية تعزف هنا وهناك في الداخل والخارج بتصريحات اعلامية او في مؤتمرات وندوات واجتماعات بعضها مشبوه جملة وتفصيلا ودعما ماديا ومعنويا، وذلك في محاولة لاعادة بعض اقطاب البعث الى الواجهة السياسية العراقية.

سأكون هذه المرة من الداعين الى المصالحة لكن لنجلس قليلا ونتصارح، مع من يريدون المصالحة ومع من يراد المتصالح معهم؟ ونناقش الخلاف ومن ثم اسباب المصالحة، وبما ان اسباب الخلاف معروفة بصورة واضحة للجميع لما ارتكبه البعث من جرائم بحق العراقيين، من حروب خاسرة نجم عنها حصار وتشرد، مع قمع الحريات الفكرية والسياسية وتصفية المعارضين بشتى الطرق الاجرامية، المقابر الجماعية، امتلاء السجون، تغييب الآلاف من الشباب، تأخير عجلة التقدم في البلد، الخراب الاقتصادي، والكثير الكثير مما اعلن ومما لم يعلن بعد.

من هنا نطرح سؤالاً على كل الجهات الداعية للمصالحة مع البعثيين، ماذا تخبئون في جعبكم وفي دهاليز دوائر المخابرات الخارجية، واية جرائم جديدة تخفون واية مؤامرات تحاك باموال دول مجاورة واموال العراقيين المنهوبة لعقد اجتماعات مع الامريكان من اجل تمهيد الطريق من جديد نحو التسلط على رقاب الناس؟!. ان ما احدثه نظام البعث من قلق وعبث في البلد خاصة والمنطقة عامة يجعل كل الشرفاء يقفون بالضد مع كل دعوات التصالح والتراضي، قبل ان ينال المجرمون عقابهم العادل ويكشفوا عن الدوافع والاغراض والمصالح التي كانت تدفع بهم الى تلك الافعال الشريرة التي قاموا بها على مدار سنين حكمهم الدكتاتوري. كذلك حال الداعين الى تفعيل ملف المصالحة، ما الغاية من التأكيد على هذا الموضوع ؟ بينوا دوافعكم واهدافكم بوضوح.

انهم ينادون بمقارعة المحتل حسب زعمهم ويتناسون كيف وصلوا الى الحكم بقطاره، ينادون بنسف العملية السياسية وعدم شرعيتها بحجة وجود قوات اجنبية ويتفاوضون، غاضين البصر عمن جاء بالاميركان ليس الى العراق فقط بل الى المنطقة عموما، ينعتون الساسة والاحزاب بالعمالة، وهم يعقدون الاجتماعات والمؤتمرات مع الاعداء قبل الاصدقاء، ينادون بالدفاع عن الشعب العراقي وهم المتعاونون مع الارهاب والقاعدة والمتشددين والظلاميين.

توجهات حكومية لفرض الرقابة على المواقع الالكترونية

بغداد / المدى

اطلق مرصد صحفي تحذيرا من محاولة الحكومة السيطرة على التدفق الحر للمعلومات والحد من مستوى المعرفة لدى المواطنين من خلال محاولة فرض الرقابة والسيطرة على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) في البلاد، كون هذه السيطرة تخالف مواد الدستور العراقي بشكل واضح وصريح.

وقال مرصد الحريات الصحفية في بيان له، ان وزير الاتصالات فاروق عبد القادر اكد خلال برنامج تلفزيوني بثته قناة (الحرة- عراق) الاسبوع الماضي، بأن مقترحا قدم لوضع ضوابط وتحديد استخدام شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في العراق. وقال عبد القادر ان "رئيس الوزراء وجه بان تكون هناك ضوابط والتزام من ناحية ما ينشر في الانترنت لان ماينشر خارج حدود السيطرة". واضاف بأن "التوجيه صدر لوضع ضوابط وحواجز لمنع أي توجهات تمس بأخلاق البلد".

واكد المرصد ان هذا التوجه يأتي خلافاً للمادة ٤٠ من الدستور العراقي حيث نصت على ان (حرية الاتصالات والمراسلات البريدية والبرقية والهاتفية والالكترونية وغيرها مكفولة، ولا يجوز مراقبتها أو التنصت عليها، أو الكشف عنها).

وكان مدير عام دائرة الاتصالات والبريد في وزارة الاتصالات قاسم محمد اكد "قرب تفعيل نظام يحجب المواقع التي تدعو إلى الإرهاب والعنف الطائفي، فضلا عن المواقع الإباحية من خلال نصب أجهزة خاصة لهذا الأمر". واشار البيان الى ان مرصد الحريات الصحفية يجد ما يساق من تبريرات مثل حماية الأمن القومي والمعايير الأخلاقية غير المقبولة لدى المجتمع، سبباً للجوء إلى أسلوب الحجب والرقابة والتضييق والتقييد ويكون هدفها الاساس الرقابة على الشبكة الدولية للانترنت ووضع القيود على حرية التعبير فيها.

ووصفت النائبة في البرلمان ميسون الدملوجي هذه التحركات بأنها "استهانة بعقلية المواطن العراقي" و طريقة واضحة لقمع الحريات والعودة الى الدكتاتورية من جديد. وقالت بحسب البيان انها "ستجابه هذا الطرح بالرفض القطعي" داخل البرلمان العراقي.

وبدأت الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات التابعة لوزارة الاتصالات بمنح اجازات لاصحاب مقاهي الانترنت في العراق، والتي قالت عنها انها لاغراض التنظيم. وبررت الوزارة في بيان لها نشر على موقعها الالكتروني، ان هذا "التوجيه سببه اهمية تنظيم عمل مقاهي الانترنت" في بغداد والمحافظات.

وتابع البيان إن بعض الأنظمة التي لا تريد أن تكون لدى شعوبها القدرة على الحديث بحرية، تبادر إلى منع الحديث في السياسة على الإنترنت، وعادة ما تطالب الشركات التي تقدم خدمات الإنترنت باستخدام برامج للرقابة.

ويخشى عضو البرلمان عن لجنة الثقافة والاعلام محمد الخزعلي،من ان تكون هذه الخطوة بداية لشن هجمة على وسائل الاعلام. وقال الخزعلي بحسب البيان "لنا عاداتنا و تقاليدنا ولا يستطيع أحد ان يحد من مبادئ الديمقراطية والحريات لانها مكفولة دستورياً".

وتكفل القوانين والمعاهدات الدولية حماية حرية التعبير وتمنع فرض قيود عليها وتشدد على عدم حجب مواقع الإنترنت في أي منطقة من العالم امام المتلقين.

ويقول الدكتورحسن كامل استاذ الاعلام في جامعة بغداد ان هذه الخطوات "مقلقة و لها تداعيات خطيرة"، وهذا ما يدفعنا لبحث ضمانات دستورية لحق الحصول على المعلومات والبحث عن ضمانات قانونية حقيقية لحرية التعبير.

وابدى البيان استغرابه من ان "بعض الجهات تشعر بأن حرية التعبير عن الرأي تعد عملا إجراميا" في حين ان "المبادئ الأساسية والجوهرية لحقوق الإنسان تعترف بحق الأفراد في التعبير عن آرائهم و نقلها".

وكانت سابقاً هناك رقابة حكومية مشددة على الاستخدام المحدود للأنترنت، وسيطرت حينهاعلى استخدامه وزارة الاتصالات والامن العامة باشراف من كبار القادة الامنيين.

وفي العام الماضي وقعت ثلاث من كبريات شركات التكنولوجيا في العالم، وهي مايكروسوفت وجوجل وياهو، اتفاقا دوليا على المبادئ يضمن حماية افضل لحرية التعبير عبر الانترنت، ويعد بالتصدي للتدخلات الرسمية والحكومية. وتؤكد الاتفاقية على اهمية ان الخصوصية تعتبر "حقا انسانيا وضمانا للكرامة الانسانية".

ودعا مرصد الحريات الصحفية اعضاء البرلمان للحفاظ على المبادئ الاساسية لحرية التعبير والديمقراطية والتصدي للمحاولات الحكومية التي تهدف الى التضييق على الحريات العامة باعتبار انهم يمارسون دوراً رقابياً على الاداء الحكومي ومنع أي جهة تنفيذية من ممارسة اجراءات تتعارض ومواد الدستور والمواثيق الدولية.

كتل نيابية تستنكر لقاء الاتراك والاميركان مع الجماعات الارهابية

اجتماع ثلاثي في انقرة لوقف هجمات حزب العمال الكردستاني

انقرة / اف ب

يلتقي يوم غد الثلاثاء مسؤولون عراقيون وأتراك وأميركيون في أنقرة لبحث سبل مجابهة أنشطة حزب العمال الكردستاني الذي يشن هجمات ضد أهداف تركية انطلاقا من قواعدهم.

وصرح مصدر حكومي تركي بحسب وكالة الصحافة الفرنسية بأن المجتمعين سيركزون في اجتماعهم على تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات الاستخباراتية.

وأضاف المصدر: أن الاجتماع سيضيفه وزير الداخلية التركي بشير اتالاي وسيشارك فيه مسؤول كبير في القوات الأميركية المتمركزة في العراق. وبحسب مصدر في السفارة العراقية في أنقرة فإن الجانب العراقي سيتمثل في هذا الاجتماع بوزير الأمن الوطني شيروان الوائلي الذي سيرأس وفدا من ٢٠ شخصا.

من جانب اخر، استنكرت خمس كتل نيابية الاجتماعات التي عقدها مسؤولون امريكيون في تركيا مع جماعات ارهابية تطلق على نفسها اسم (المجلس السياسي للمقاومة العراقية).

وفي بيان مشترك قرأه النائب فلاح شنشل نيابة عن كتل المجلس الاعلى الاسلامي العراقي والصدرية والفضيلة والتضامن والتحالف الكردستاني اعلنت الكتل الخمسة رفضها اي تدخل في شؤون العراق او مساس في سيادته، معربة عن استغرابها من توسط تركيا لزمر ارهابية حسب البيان.

وعلى صعيد متصل طالبت الكتل النيابية الحكومة باستدعاء السفيرين التركي والاميركي لدى بغداد وابلاغهما احتجاج العراق على الاجتماعات ورفضه لما تمخضت عنه من وثيقة.

وكانت وزيرة الخارجية الاميركية هيلاري كلينتون قد قالت: إنها لم تعلم بالمحادثات بين مسؤولين اميركيين واتراك مع جهات تتبنى العنف في العراق وتطلق على نفسها المجلس السياسي للمقاومة العراقي، إلا مؤخرا، ووعدت بإبقاء الحكومة العراقية "على إطلاع كامل" في المستقبل وأضافت "نريد التيقن من أن لدينا علاقة عمل وثيقة جدا وخط اتصال واضح جدا وذلك هو ما سنفعله ونحن نسير قدما".

من جانبه، سعى المالكي الذي يجري زيارة الى الولايات المتحدة الاميركية إلى التهوين من شأن الخلاف بشأن "انتهاك السيادة" بحسب تصريحات صحفية لسياسيين عراقيين، لكنه أكد الحاجة إلى "حوار مستمر"، وقال انه راض تماما عما سمعه من كلينتون بشأن هذه المسألة وانه حصل على تعهد بأن إدارة أوباما "لن تتفاوض أو تتوصل لاتفاقات مع أولئك الذين قتلوا الجنود الاميركي ين والجنود العراقيين والشعب العراقي".

مقاتلو حزب العمال.. مصير مهدد!

تطمينات برلمانية بصعوبة زراعتها في العراق

المخدرات.. مصدر اساس لتمويل الجماعات المسلحة

بغداد / المدى

اعتبر نواب من لجنتي الصحة والأمن والدفاع في البرلمان، أن تجارة المخدرات خطر من نوع جديد يحدق بالعراق، ودعوا الحكومة إلى تشكيل فرق رقابية لمتابعة هذه التجارة ومكافحتها بشتى الوسائل، باعتبارها احدى مصادر تمويل الجماعات المسلحة.

واكد عضو لجنة الأمن والدفاع النائب عباس البياتي إن اللجنة "لم تتسلم لحد الآن تقارير تؤيد زراعة المخدرات في العراق"، واضاف بحسب (اخبار العراق): أن القوانين العراقية "صارمة بالتعامل مع هذه القضايا". وقال البياتي قد تكون هناك "بعض المحاولات الشخصية للاتجار بالمخدرات لكن الحكومة عازمة على عدم التساهل في هذا الموضوع كونة يهدد مستقبل البلاد برمته"، لافتا إلى أن زراعة المخدرات في العراق حاليا "أمر غير ممكن لأن زراعتها ستكون في مساحات مكشوفه يمكن مراقبتها من قبل الدولة فضلا عن أن الشعب العراقي لا يعد من الشعوب المدمنة".

من جهته ذكر النائب باسم شريف: أن القضية "ليست من اختصاص وزارة الصحة حسب بل هي قضية ترتبط بوزارة الدفاع والزراعة أيضا باعتبار أن شيوع ظاهرة تجارة المخدرات في العراق يشكل خطرا على الجميع"، مشيرا إلى أن هنالك توقعات وتقارير بشأن "تحول العراق إلى سوق مستقبلي لتجارة المخدرات لاسيما في المناطق التي كانت غير خاضعة للسيطرة الأمنية للحكومة".

وأضاف شريف: أن هذه التقارير "حذرت من إمكانية أن تكون تجارة المخدرات مصدرا لتمويل المجاميع المسلحة"، مبينا أن على الحكومة أن "تتعامل مع أية معلومة تصلها بحرص ومصداقية وتتحرى بجدية عن أولويات هذا النوع من التجارة لاسيما بعد تمكنها من فرض سيطرتها على المدن العراقية كافة".

وتابع "المفروض على الحكومة وضع هذا الموضوع ضمن أولوياتها بصفته قضية جديدة ممكن أن تؤثر على البنية التحتية وأن تتحرى عنه خصوصا في المناطق البعيدة والمعزولة والحدودية"، وأردف "هناك خطر آخر يحدق بالبلاد يتمثل بالمعلومات التي تتحدث عن زيادة في أعداد متعاطي المخدرات عن طريق الحقن في الوريد ما يتسبب في انتشار الأمراض الخطيرة مثل التهاب الكبد الفايروسي والايدز ولعل هذا النوع من المخدرات أخطر من تجارة المخدرات".

وبشأن ما يشاع عن زراعة المخدرات في بعض محافظات البلاد قال شريف: "لم نستلم تقريرا رسميا من الجهات الرسمية بذلك لحد الآن والمفروض على الحكومة أن تتأكد من المعلومات المتوفرة وعدم التغافل عنها لأن الموضوع خطير وحساس ويؤثر على النسيج الاجتماعي للبلاد". واستطرد "نحن في لجنة الصحة أنهينا مشروع قانون المخدرات وهو جاهز للتصويت في البرلمان خلال الأيام المقبلة"، داعيا منظمات المجتمع المدني الى "تنظيم ندوات تثقيفية للتعريف بمخاطر المخدرات واثارها السلبية على المجتمع".

وبهذا الصدد قال مدير معهد الطب العدلي في وزارة الصحة منجد صلاح الدين علي رضا: إن العراق يقع ضمن منطقة مرور المخدرات من تركيا وإيران لتذهب إلى دول الخليج وغيرها، ومن المعروف علمياً أن ١٠ ٢٠٪ من المخدرات تستهلك من قبل الدول المارة بها. مشيراً إلى أن بعض الفلاحين قاموا بزراعة المخدرات في بعض المدن العراقية.

وذكر رضا: أن مشكلة المخدرات في العراق ازدادت بعد تفاقم الانفلات الأمني بعد ٢٠٠٣ إلا أنها قلت بعد تطبيق خطة فرض القانون، مضيفا أن قسما من المزارعين قاموا بتعلم زراعة المخدرات في دول الجوار وزرعوها في العراق، وتم اكتشاف بعض حقول المخدرات المزروعة في مناطق بكربلاء والبصرة والأنبار فضلا عن خانقين والعمارة لكن لحسن الحظ النبات الذي زرع في العراق رديء جداً وفاشل تجارياً.

وبين مدير الطب العدلي أن الأجهزة الأمنية ضبطت عام ٢٠٠٨ (٧٥٠) كغم من المخدرات واتلفتها، منوها إلى أن عام ٢٠٠٩ الجاري شهد اتلاف ٢٠٠ كغم من المخدرات حتى الآن.